أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

لجنة الطاقة والنفط: المصافي بحاجة إلى تأهيل كي تحقق الاكتفاء الذاتي

وزارة النفط: تصدير ٦٤ مليون برميل خلال الشهر الماضي

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

حقل نفط (أرشيف)

استبعد عضو لجنة الطاقة والنفط عواد العوادي تحقيق العراق اكتفاءه الذاتي من المشتقات النفطية في حال عدم تأهيل المصافي.

وقال العوادي بحسب(الوكالة الإخبارية للأنباء) لا يمكن للمصافي النفطية في الفترة الحالية للبلد كونها قديمة وبحاجة الى إعادة تأهيل من جديد، إضافة الى زيادة الحاجة المطلوبة من المشتقات النفطية في العراق.

وأضاف العوادي: بالرغم من بناء المصافي الأخرى من اجل تحقيق الوحدات الإضافية لتحسين نوعية المشتقات من قبل وزارة النفط إلا أنها لا تغطي سوى (٧٥٪) يومياً من الحاجة المطلوبة، مشدداً على ضرورة بناء مصاف جديدة واستثمار والناصرية والكوت والموصل، ومن الاكتفاء الذاتي.

وتابع العوادي : ان وزارة النفط لديها خطة فعلية لإنشاء (٥) مصاف لإنتاج المشتقات النفطية موزعة على محافظات القطر في كربلاء وميسان كالبنزين وزيت الغاز وغيرها ليس فقط للسيارات بل هناك حاجة فعلية أخرى تظهر في فصل الصيف بسبب رداءة الطاقة الكهربائية و يذهب الى المولدات ما يقارب (٢٠٪) من حاجة البلد.

يذكر أن تقرير صندوق النقد الدولي بشأن النفط والغاز قد أشار الى ما يمتلكه العراق من النفط بلغ (١٤٣) مليار برميل كاحتياطي كما تم تحديد (٢٠٠)مليون برميل غيرها من الممكن استخراجها وسيتصدر العراق الدول النفطية العظمى القادرة على التأثير في الأسواق العالمية.

الى ذلك أعلنت وزارة النفط بأن مجموع صادرات النفط الخام لشهر تشرين الأول الماضي، بلغ ٦٤ مليون برميل وبإيرادات بلغت أكثر من ستة مليارات دولار، مشيرة الى ان ٣٢ شركة نفطية عالمية ساهمت بنقل تلك الصادرات.

وقالت شركة تسويق النفط بالعراق سومو في بيان إن مجموع صادرات النفط الخام لشهر تشرين الأول الماضي، بلغ ٦٤ مليونا و٨٠٠ ألف برميل"، مبينة أن "الإيرادات المتحققة عن بيعها للنفط بلغت ستة مليارات و٧٤٢ مليون دولار وبسعر ١٠٤ دولارات و٤٣ سنتا للبرميل الواحد".

وأضافت الشركة أن "مجموع الكميات المصدرة من النفط الخام لشهر تشرين الأول الماضي، من نفط البصرة بلغ ٥٠ مليون و٦٠٠ الف برميل وبعائدات مالية بلغت خمسة مليارات و٢٢٩ مليون دولار"، مشيرة إلى أن "الكميات المصدرة من نفط كركوك بلغت ١٤ مليون و٢٠٠ الف برميل وبعائدات مالية بلغت مليارا و٥١٣ مليون دولار".

وتابعت الشركة أن "الكميات المذكورة تم تحميلها من قبل الشركات النفطية العالمية التي تحمل مختلف الجنسيات والبالغ عددها ٣٢ شركة نفطية من ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج العربي ومن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط وفي الشاحنات الحوضية إلى الأردن".

وكانت الشركة العامة لتسويق النفط ، أعلنت خلال شهر تشرين الأول الماضي، أن مجموع صادرات النفط الخام لشهر أيلول الماضي، بلغت ٦٣مليونا و١٠٠ ألف برميل بإيرادات تجاوزت الستة مليارات دولار.

وكانت وزارة النفط قد أعلنت خلال، شهر آذار الماضي، عن ارتفاع احتياط العراق النفطي باستثناء الاحتياطي الموجود في إقليم كردستان، مشيرة إلى أن احتياط العراق وحده بلغ ١٤٣ مليار برميل و١٢٩ تريليون م٣ من الغاز.

ووقع العراق، خلال العام الماضي ٢٠١٠، عقوداً عدة مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، و١٢ مليون برميل يومياً بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، وتركزت تلك العقود في غالبيتها على حقول الجنوب.

البنك المركزي: المصارف الحكومية تهيمن على ٩٠% من التعاملات المالية

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

كشف نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح عن هيمنة المصارف الحكومية على ٩٠٪ من التعاملات المالية المحلية وهو ما يضعف دور القطاع الخاص في تحريك الاقتصاد.

وقال صالح بحسب (للوكالة الاخبارية للانباء):أن هناك كثيراً من القوانين والأنظمة والتعليمات مقيدة لاقتصاد قطاع السوق.

وأضاف صالح :أن الشيء الصحيح هو إقامة شراكة وهي الشركات المساهمة التي فيها رأس مال من الحكومة ومن القطاع الخاص .

وتابع صالح : هناك لجنة ستضع إعادة لهيكلة المصارف الحكومية في البنك المركزي وهذه خطة لتطوير قطاع المصارف الحكومية على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة عبر تنظيم سياسة المدفوعات وتسيير البطاقات الائتمانية ، مبيناً أن هنالك مقاومة من داخل المصارف للتغيير كون التغيير ليس بالهين بالنسبة إلى المدراء أو أصحاب الكراسي .

وبين صالح :أن البنك المركزي هو حالياً في مشروع اسمه (ناشيونال سويتش) أو ما يقصد بالمقسم الوطني، بالإضافة الى تسيير البطاقات الائتمانية والتي ستستكمل خلال سنتين أو ثلاثة وسينشأ مجلس وطني للمدفوعات ينظم كل سياسة المدفوعات في العراق .

خبيرٌ اقتصادي يدعو إلى إنشاء مجمّعات سكنية ضخمة

مجمع سكني انشئ حديثا

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

دعا الخبير الاقتصادي عصام المحاويلي الى إنشاء عدد من المجمعات السكنية الضخمة على غرار مجمع بسماية، مشيرا الى أن ذلك سيساهم في احتواء الغلاء الفاحش في قطاع السكن.

وقال المحاويلي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن أزمة السكن الحالية أخذت تداعياتها تؤثر سلباً على واقع الحياة العامة في البلد، لاسيما أنها امتدت الى عقود من الزمن. وأضاف المحاويلي: أن بناء المجمعات السكنية الضخمة ،وسريعة الإنجاز من خلال الاستثمار سيكون له الأثر الكبير في الحد من غلاء قطاع العقارات.

وأشار الى أن مجمع بسماية يعد من المجمعات الضخمة، ويخدم شريحة كبيرة من المواطنين اذا نفذ وفق الشروط المعلنة وبالمدة المقررة، حيث سيحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار في قطاع السكن،داعياً الجهات المعنية بقطاع الإسكان الى تكثيف جهودها لبناء مجمعات جديدة في ظل الطلب الكبير على السكن، لاسيما من خلال اغراء الشركات الأجنبية للدخول في هذا المعترك.

يذكر ان مجالس المحافظات تستثمر جزءا من التخصيصات المالية في إنشاء مجمعات سكنية عن طريق الاستثمار وتوزيعها على الفئات المستحقة.

من جانبه يرى المحلل الاقتصادي قيس الملا ضرورة توزيع القروض الميسرة للمواطنين في سبيل حل أزمة السكن في العراق، مشيراً في الوقت ذاته الى: أن بناء الوحدات السكنية ليس حلاً كافياً لهذه الأزمة. وقال الملا حسب(الوكالة الاخبارية للانباء): يجب أن يكون هناك دور اساسي للمصرف العقاري في عملية توزيع القروض الميسرة للمواطنين من أجل بناء وحدات سكنية لهم، مؤكداً: إنها ستحل من أزمة السكن في العراق .

وأضاف الملا :في فترة الثمانينات من القرن الماضي كانت اغلب الوحدات السكنية قد تم بناؤها من خلال توزيع القروض الميسرة عبر المصرف العقاري العراقي، مشدداً على ان: وزارة المالية يجب ان تحث جميع مصارفها على تسهيل توزيع القروض للمواطنين الذين يعانون من أزمة السكن .

وتابع الملا:يجب وضع خطة ستراتيجية إسكانية وطنية يشارك بها القطاعان الحكومي والخاص للحد من أزمة السكن في العراق من خلال مبادرة الحكومة بتوزيع القروض وتسليمها الى القطاع الخاص لبنائها عبر استثماراته الخاصة. وفي وقت سابق، بين عضو لجنة الخدمات والإعمار البرلمانية رياض غريب، أن العراق يحتاج إلى مليوني وحدة سكنية، وكذلك إلى عشرات السنين لأجل القضاء على أزمة السكن.

وقال غريب بحسب(الاخبارية): إن البنى التحتية للبلاد منهارة منذ دخول العراق بالحرب مع إيران في عام (١٩٨٠) ولغاية سقوط النظام كانت مهملة، وبالتالي فإنها تحتاج إلى تعويض، ومليارات الدولارات لإعادتها، مبيناً أن العراق يحتاج إلى مليوني وحدة سكنية، وكذلك إلى عشرات السنين لأجل القضاء على أزمة السكن، لانه لا يمكن حل الأزمة بسنة أو سنتين.

هيئة استثمار بغداد تمنح إجازات بقيمة ٥ مليارات دولار

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

أعلنت هيئة استثمار بغداد،عن منح ١٢٧ إجازة استثمارية،تجاوزت مبالغها الخمسة مليارات دولار.

وقال رئيس هيئة استثمار بغداد شاكر الزاملي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن الهيئة منحت خمس إجازات استثمارية لبعض القطاعات المهمة بلغت قيمتها خمسة ملايين و٥٧٥ مليون دولار، مشيراً الى أن ٢٣ منها لمشاريع سكنية فيما توزعت البقية بواقع ٤٣ إجازة على قطاعات تجارية وخدمية و٥ إجازات لمشاريع صحية ومثلها تعليمية وأخرى زراعية وبحدود ١٥ إجازة صناعية.

وأضاف الزاملي :تم إنجاز ١٢ مشروعا استثماريا صناعيا بشكل كامل،مشيراً الى وجود ٢٢ مشروعا بنسب إنجاز مختلفة، مؤكداً أن جميع المشاريع التي منحت اجازات استثمارية قد تم تخصيص أراض لها باستثناء أربعة منها.و الهيئة مستمرة بإجراءات تسليم الأراضي للمستثمرين،الى ذلك أعلن مجلس محافظة البصرة عن تشكيل مجلس ادارة هيئة استثمار البصرة الجديد من خلال المصادقة على مرشحي مجلس ادارة الهيئة عن القطاع العام والخاص.

وقال رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني لـ(وكالة الإخبارية للانباء): إن مجلس المحافظة قد اصدر قراره المرقم (٤٢٤) في جلسته الاعتيادية المرقمة (١٢) والقاضي بالمصادقة على مرشحي المحافظة لعضوية مجلس ادارة هيئة استثمار البصرة عن القطاع العام وهما كل من (علاء الدين طاهر نجم) و(باسل عباس علي).

بناية مشروع استثماري

وأضاف البزوني: تضمن القرار المصادقة على مرشحي رئيس هيئة الاستثمار لعضوية مجلس ادارة الهيئة عن القطاع الخاص وهم كل من السيد (مازن داخل عبد الزهرة) والسيد (عادل عبد الأمير لفته) والسيد (ماجد فيصل سيلاوي)، مضيفا ان محافظ البصرة ورئيس هيئة استثمار البصرة سيتوليان تنفيذ القرار.

وأعرب البزوني عن أمله أن تسهم هذه التشكيلة الجديدة للهيئة ومجلسها الإداري المنتخب من كل اعضاء مجلس محافظة البصرة في تحسين الواقع الاقتصادي والأخذ بمحافظة البصرة الى مصاف المدن المتقدمة اقتصاديا وبذل المزيد من الجهد من أجل خلق بيئة استثمارية تتلاءم مع موارد البصرة ومكانتها الاقتصادية.

وشدد على أهمية ايلاء القطاع السكني والصناعي والزراعي أهمية وأولوية خاصة من خلال اعداد خطة ودراسة متكاملة لجذب شركات كبرى ورصينة في هذا المجال وإقامة مشاريع ذات جدوى اقتصادية.

من جانبه، قال رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران لـ(الوكالة الاخبارية للانباء) إن تشكيل مجلس الإدارة الجديد سيعزز من جهود الهيئة ويسارع بوتيرة عملها في تعزيز الواقع الاقتصادي للمحافظة كاشفا عن وجود حزمة من المشاريع التي تم أكمال دراساتها الفنية وجدواها الاقتصادية والتي كانت تنتظر مصادقة مجلس محافظة البصرة على مجلس إدارة الهيئة من اجل منحها اجازة الاستثمار.

وأضاف البدران : ان المرحلة القريبة المقبلة ستشهد منح إجازات الاستثمار للعديد من المشاريع وفي شتى القطاعات التي من شأنها تحسين الواقع الاقتصادي وخلق فرص عمل لأبناء المحافظة.

وحسب النظام الداخلي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ لهيئات استثمار المحافظات غير المنتظمة في إقليم فإن هيئة الاستثمار في المحافظة تتشكل من عدد من الأعضاء لا يقل عن (٧) سبعة بمن فيهم رئيس الهيئة ونائبه بترشيح من المحافظ ومصادقة مجلس المحافظة وفق الشروط المنصوص عليها في القانون وترتبط بالمحافظ وتخضع لرقابة مجلس المحافظة.

اللجنة المالية: مسوّدة جديدة لتعديل رواتب الموظفين

□ بغداد/ السومرية نيوز

أعلنت اللجنة المالية في مجلس النواب عن عزمها على تقديم مسودة جديدة لتعديل سلم رواتب الموظفين خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، مؤكدة أن السلم سيرفع المستوى الاقتصادي للفرد. وقال عضو اللجنة المالية حسين الياسري خلال مؤتمر صحافي إن "اللجنة ستقدم مسودة قانون سلم رواتب الموظفين خلال ثلاثة أشهر بعد أن تتم دراستها من قبل لجنة خاصة تضم خبراء ومتخصصين في هذا المجال". وأضاف الياسري أن "السلم الجديد سيرفع مستوى الفرد الاقتصادي كما سيزيل الفوارق الكبيرة بين الموظفين"، لافتاً إلى أن "القانون يشمل جميع موظفي دوائر الدولة الممولة مركزياً وذاتياً". وكانت اللجنة المالية في مجلس النواب قد أعلنت، في ١٢ تشرين الأول ٢٠١١، عن تشكيل لجنة مصغرة لإعادة النظر بقانون رواتب موظفي الدولة، مؤكدة أن هذه الخطوة تأتي بعد الزيادات الكبيرة في رواتب قوى الأمن الداخلي والجيش.

يشار إلى أن مجلس النواب أقر خلال جلسته التي عقدها، في ٤ تموز ٢٠١١، مشروع قانون رواتب قوى الأمن الداخلي.

التجمع الصناعي يدعو إلى توفير البنى التحتية

□ بغداد/متابعة المدى الاقتصادي

دعا رئيس التجمع الصناعي عبد الحسن الشمري الى ضرورة توفير البنى التحتية والخدمات المرافقة للمدن الصناعية في البلد من أجل تطويرها والنهوض بالاقتصاد العراقي. وقال الشمري حسب (الوكالة الاخبارية للأنباء): يجب تأهيل و تطوير المدن الصناعية في العراق من خلال توفير البنى التحتية والخدمات المرافقة لها كتبليط شوارعها وتجهيزها بالطاقة الكهربائية والاعتناء بها من جوانبها كافة في سبيل تنمية القطاع الصناعي و تطوير الاقتصاد الوطني. وأضاف الشمري: أن العاصمة بغداد تمتلك (٩) مدن صناعية ولم يتم تطويرها وتأهيلها ومازالت تعاني من قلة الخدمات المتاحة لها، إضافة الى ان شوارعها بحاجة الى إعادة تعبيد من جديد، مشدداً على: ضرورة توفير جميع ما تتطلبه هذه المدن كونها تعمل على تنمية القطاع الصناعي وتحسين الاقتصاد العراقي.

ودعا الشمري الى العمل بخدمة الصناعة واعادتها من جديد من خلال تفعيل القوانين التي تم تشريعها من قبل مجلس النواب في الفترة السابقة مما سيدفع القطاع الصناعي الى الأمام. وتابع : إذا أرادت الحكومة النهوض بالاقتصاد فعليها أن تعمل بتفعيل جميع القطاعات الاقتصادية في البلد، لاسيما القطاع الصناعي كونه مهما ويأتي بعد النفط بوارداته لو تم تفعيله.

وكان قد طالب عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار محمد خليل وزارة الصناعة بعرض كافة معاملها للاستثمار لغرض تأهيلها وتطويرها. وقال خليل حسب (الوكالة الاخبارية للانباء): من الضروري أن تقوم وزارة الصناعة بعرض جميع معاملها والمنشآت التابعة لها على شركات أجنبية رصينة لغرض استثمارها وتأهيلها وإعادتها الى العمل، لكي تنتج مواد مصنعة تخدم البلد من خلال إيراداتها السنوية.